الأضرار الاقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية "قراءة في واقع تقلّص سوق العمل في الجزائر"

أ.محمد حسان دواجي
أستاذ العلاقات الدولية بجامعة مستغانم-الجزائر
محمد سنوسي
باحث دراسات عليا في العلاقات الدولية
بجامعة الأبحر الأبيض- أكدينيز- تركيا

الملخص:

تعالج هذه الورقة مشكلة أمنية بامتياز تتلخص في موضوع الهجرة غير الشرعية ، و مدى تعاظم أضرارها على مستوى المجتمع الدولي فيما يخص الأمن الإنساني ، حيث تعتبر الهجرة غير الشرعية مشكلة أمنية اشتركت فيها الأبعاد السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية، و أهم المعضلات الاقتصادية و التي سنتطرق لها في دراستنا هي أثر هذه الظاهرة على نظام التشغيل في الجزائر ، باعتبار هذه الأخير تعتبر جسر ناشط للمهاجرين و نقطة عبور جوهرية للمهاجرين الأفارقة، و كذا تعتبر بلد يستقبل المهاجرين و يصدر الظاهرة لدول شمال البحر الأبيض المتوسط.

حيث تعتبر الهجرة و في أغلب أدبيات الدراسات السياسية و القانونية هي حق الأفراد في التنقل من مكان إلى مكان آخر في إطار البحث عن المقومات الأساسية للحياة و حقوق الإنسان و الحريات العامة ، لكن في الجانب الاقتصادي غاب عن الدارسين الخلل الناتج عن حجم تدفق المهاجرين من الجنوب إلى الشمال من جهة، و كذا حجم الضرر الاقتصادي الذي تعانيه الدول التي تعتبر نقاط عبور جراء العجز في سياسات التشغيل، الذي يؤثر تلقائيا على السياسة العامة للدولة. و بالتالي فان دراستنا ستشمل جانبين جانب نظري ، مفاهيمي حول الظاهرة و أبعادها، و كذا دراسة حالة الجزائر و حجم التضرر الحاصل جرّاء ظاهرة الهجرة غير الشرعية و ما سببته من خلل في سياسة التشغيل المحلية، إضافة إلى رصد آليات و توصيات م شأنها أن تثري الدراسة .

الكلمات المفتاحية: التهديدات الاقتصادية، الهجرة غير الشرعية،البطالة،الأزمة، الفقر ،الإصلاح نظام التشغيل في الجزائر.

Summary:.

This paper addresses a security problem with excellence in terms of illegal immigration and the extent of its damage to the level of the international community in terms of human security. Illegal migration is a security problem in which the political, social and economic dimensions are involved. In our study, the impact of this phenomenon on the operating system in Algeria, considering that the latter is an active bridge for migrants and a major transit point for African migrants, and is considered a country that receives migrants and exports the phenomenon to the countries of the northern Mediterranean.

Where immigration and most of the literature of political and legal studies is the right of individuals to move from one place to another in the search for the basic elements of life and human rights and public freedoms, but in the economic aspect absent from the study the imbalance resulting from the volume of the flow of migrants from the South To the north, on the one hand, and the magnitude of the economic damage suffered by countries that are transit points due to a deficit in operating policies, which automatically affects the public policy of the State.

Thus, our study will include two aspects of theoretical and conceptual aspects of the phenomenon and its dimensions, as well as the study of the case of Algeria, the extent of the damage caused by the phenomenon of illegal immigration and its faults in the local operating policy, in addition to monitoring mechanisms and recommendations that can enrich the study.
Keywords:. Economic threats, illegal immigration, Crisis, unemployment, reform, the operating system in Algeria .

المقدمة:

لطالما اعتبرت الهجرة سلوك طبيعي يرتبط بالحقوق الإنسانية و الحريات العامة للأفراد، لكن بعد تشكل الإطار الحديث لمفهوم الدولة ، و خضوع التعاملات و العلاقات بين الدول إلى تقاليد و أعراف معينة كان ملزما على الأفراد الانصياع لهذا الشكل الجديد من العلاقات، مما أدى إلى ضبط سلوك تنقل الأفراد ما بين الوحدات الدولية. لكن في ظل التحولات السياسية و الاقتصادية الحاصلة في العالم، عرف التاريخ المعاصر موجات كبيرة من الهجرة غير الشرعية ترجمت رفضا صارخا للأوضاع الاقتصادية و السياسية في مناطق عديدة، و قد توسعت هذه الظاهرة بشكل اكبر بعد نهاية الحرب الباردة 1991، و هذا نظير تعاظم حجم النزاعات الداخلية في إفريقيا و أوروبا الشرقية ، التي شهدت مجازر ضد الأقليات و الجماعات الاثنية، مما استدعى الأفراد إلى النزوح و الهجرة إلى مناطق أمنة و قصد مباشرة حياة كريمة تليق بمعنى الإنسانية .

لكن مع تعاظم ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة في العقد الأخير ، و تفاقم المشاكل الإنسانية التي تسببت فيها هذه الظاهرة، فعدد الوفيات المسجلة للشباب في عرض البحر فاقت الخطوط الحمراء، و زاد الأمر تأزم تبعات الحركات السياسية في الشرق الأوسط و ما ترتبت عنه من قوافل الهجرة باتجاه أوروبا ، و التي شهدت هلاك عائلات كاملة أطفالا و نساء ، مما حتم على المجتمع الدولي التعامل بجدية مع الظاهرة التي سرعان ما ظهرت نتائجها الكارثية، خاصة في الجانب الأمني و الاقتصادي ، و هذا نظير استغلال الجماعات الإرهابية و المنظمات الإجرامية و عصابات الاتجار بالبشر الظروف الصعبة التي يعيشها اللاجئون و المهاجرون غير الشرعيين و الاستثمار فيها قصد تهديد الأمن القومي للدول المضيفة، أو دول أخرى، كذلك الجانب الاقتصادي شهد تضرر واضحا نتيجة تقلص سوق العمل و ندرة الوظائف العامة و هذا بسبب الخلل الحاصل في سوق العمل جراء استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية و بلوغ مرحلة التضخم في اليد العاملة.

الجزائر ، و كغيرها من دول شمال إفريقيا تعاني و بشكل حاد من هذه الظاهرة التي أضحت تأثر بشكل مباشر على أمنها القومي، حيث أنها تعتبر دولة مستقبلة و مصدرة للمهاجرين ، مما يضعها في وضع صعب ، خاصة و أنها تخسر سنويا مئات الشباب في عرض البحث و هذا نظير غياب فرص الشغل و ارتفاع نسبة البطالة و الفقر، و في ظل الجهود السياسية و التشريعات المتعلقة بهذا الأمر، لازالت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي المنفذ الوحيد للآلاف من الشباب قاصدين الضفة المالية للبحر المتوسط باحثين عن الحياة الكريمة و فرص الشغل.

أهمية الدراسة:

تبلغ أهمية هذه الدراسة كونها ورقة تحليلية متعددة الأبعاد تدرس ظاهرة الهجرة غير الشرعية و انعكاساتها على الأمن الإنساني للأفراد بكل أنواعه:(الأمن السياسي، الأمن المجتمعي، الأمن الاقتصادي..)، حيث علينا العمل على ضبط حلول واقعية فعالة قصد التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية و مخلفاتها الاجتماعية و الأضرار الاقتصادية الناجمة عنها.

و قد شملت دراستنا عملية ربط ما بين المتغير الهجرة غير الشرعية و أبعادها الأمنية و السياسية و الاقتصادية ، و هذا لكون الحلول المتوقعة لمحاربة الظاهرة هي بالأساس ناتجة عن المشاكل التي تفرزها البيئة العامة للدول المصدرة للمهاجرين، مما يجعلنا أمام معادلة تتمثل في أن القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية هو مرتبط بإصلاح الأوضاع الاقتصادية و السياسية و منح هامش الحريات العامة للأفراد. و تعتبر سوق العمل و الأزمة التي تعانيها في عدد من الدول المصدرة للمهاجرين ، و كذا بدأت تشهدها الدول المستقبلة للمهاجرين حيث بدأت تشهد خلل حاد في نظام التشغيل الخاص بها و هذا سببه التدفق الهائل لأعداد المهاجرين باتجاه أراضيها.

إشكالية الدراسة:

لقد بلغت فكرة الهجرة في الجزائر مستوى متقدم من التجذر و التغلغل في الفكر الشبابي و المجتمعي، مما جعلنا أمام واقع صعب مع الدول المستقبلة للمهاجرين الجزائريين، خاصة في ظل التعاون الأمني في هذا المجال ما بين دول حوض المتوسط، حيث أصبح من الصعب على الدول الأوروبية استقبال أعداد إضافية، و هذا لما سببته سياسات الاستقبال الخاصة بها من ضرر للموازين الاقتصادية و التي جعلتها أمام مشكلة حقيقية فيما يخص سياسات التشغيل ، و هذا ما تشهده الجزائر بالأساس خاصة و إنها نقطة عبور أساسية للمهاجرين الأفارقة و كذا دولة مصدرة للمهاجرين.

و للتوسع أكثر في موضوع دراستنا حددنا الإشكالية التالية:

فيما تتمثل الأضرار الاقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية ، و ما مستوى تأثيرها على واقع تقلّص سوق العمل في الجزائر؟

أولا: الإطار المفاهيمي و النظري للهجرة غير الشرعية والأمن الاقتصادي .

في ظل التحول الذي عرفته الدراسات الأمنية ، أضح الخطر الأمني يتعدى كونه تهديد الحروب التقليدية بين الدول، إذ عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ظهور مفاهيم أمنية عديدة منها الأمن المجتمعي ،الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي... و غيرها من الآمون و التي ترتبط بشكل مباشر بالفرد و بيئته ، مما جعل ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعد موضوعا أساسيا في الدراسات الأمنية المعاصرة و التي تتطرق إلى التهديدات الأمنية الجديدة التي تطال الأفراد ، و تؤثر على أمنهم المجتمعي و الاقتصادي بالأخص.

1 – ماهية الهجرة غير الشرعية و تبيان مخاطرها الأمنية.

يعتبر مفهوم الهجرة ، مفهوم معقد تشترك في دراسته عدد من التخصصات و الحقول المعرفية و تعرف الهجرة الدولية بأنها "**حركة سكانية من بلد إلى آخر**". وبمعنى عام ، فإن الهجرة هي التغيير المتعمّد أو القسري أو الدائم أو الانتقال من الحيز الجغرافي لأفراد أو جماعات من المجتمع . وبهذه الطريقة، يمكننا أن نميز مفهوم الهجرة بخاصية الضرورة أو طواعية، حيث تشير الهجرة الطوعية إلى تنقل الناس من منطقة معينة بشكل طبيعي و إرادي، وتحدث الهجرة القسرية من خلال ممارسة تأثيرات خارجية تجبر الفرد على الانتقال خارج حدود البلد الذي يعيش به ، و تعتبر الأعمال العسكرية من نزاعات و حروب أهلية هي الشكل الواضح الذي يترجم لنا مفهوم الإجبار على الهجرة، و نذكر هنا أن الهجرة لا تعني فقط التنقل خارج حدود الدولة ،بل يمكن للمهاجر أن ينتقل من مكان إلى آخر داخل نطاق الدولة الواحدة و هذا إما لحاجة خاصة ، أو لتوفير احتياجاته مما يستوجب عليه القيام بأعمال تجارية خارج نطاق المدينـــــــــة أو البلدة التي يقطن بها، من جهة أخرى .[1]

تعرّف ظاهرة الهجرة في أبسط معانيها "**حركة الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا**". فإذا كانت الهجرة في السابق تتم بصورة انسيابية تبعا لأغراض محددة سلفا، فإن اعتماد مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وتنازع المصالح السياسية والاقتصادية زاد من حدة التعاطي مع مسألة الهجرة، مع فارق مهم هو أن توالي موجات الهجرة في هذه الرقعة من العالم في العقود الأخيرة كانت تتم بصورة عمودية من الجنوب نحو الشمال.

و تعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة ، وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بتاتا بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا. ولكن هذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين..[2]

أما تعريف المفوضية الأوربية هجرة غير شرعية فهو "ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول ثلاث يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في

[1] Tülin CANBAY, Osman GÜLDEN, Göçün Mali EtkileriYazgan, P., Tilbe, F. (der.) (2016)**. Türk Göçü 2016 Seçilmiş Bildiriler** I. London: Transnational Press Londo, p.95.

[2] Ahmet Şahin, Mehmet Yiğit, Yazgan, P., Tilbe, F. (der.) (2016). Türk **Göçü 2016 Seçilmiş Bildiriler** I. London: Transnational Press London.p.68/69.

ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد ".[1]

و تعرف الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 66211 المؤرخ في الأعضاء 21 جويلية 1966 بأنها (دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل) فالهجرة غير الشرعية إذن هي التسرب من البلد الأم إلى بلد آخر بدون تأشيرة و في سرية إما بهدف العمل أو كنقطة عبور نحو بلد ثالث، مثل الذي هو واقع في المنطقة المغاربية بالتحديد، و هناك ثلاث فئات:

1- الفئة المستقرة التي تهاجر بهدف الاستقرار.

2- الفئة العابرة و هي التي تتخذ المنطقة المغاربية محطة عبور نحو أوروبا.

3- فئة المهربين التي تنشط في ميدان التهريب بمختلف أشكالها..[2]

2- الهجرة غير شرعية كظاهرة سياسية.

رغم تداخل الآثار التي يمكن أن تفرزها هذه الظاهرة و تداخل و تفاعل الآثار الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الأمنية، إلا أنّ هذه الآثار تختلف في تأثيرها و وطأتها من بلد غلى آخر و من وقت إلى آخر، و تأتي الأخطار السياسية في مقدمة ما يمكن أن تفرزه هذه الظاهرة من أخطار ، فالتهديدات و المخاطر التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من المهاجرين بطرق يكتنفها الغموض، و خارج دائرة المألوف قانون و المصرح به، و خارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص ، من شأنها أن تشكل عبئا ثقيلا على دول العبور و دول الوصول.[3]

و ذلك بما يتطلبه تدفق هذه الأعداد من استحقاقات مادية و بشرية و فنية، لرصد و متابعة و كشف و ضبط هذه الحالات ، و بما يشكله هذه الأعداد و التي هي في تزايد مستمر إلى حد الساعة، و التي تختلف في طبيعة شخصيتها و ثقافتها، و مقاصدها من خطر على الأمن السياسي و المجتمعي و الثقافي، و ما تشكله من حالات فوضى حقيقية تعصف بأمن هذه الدول و استقرارها السياسي و الاقتصادي، و تجعله في حالة استنفار متواصل، كما انه يمكن أن تكون هذه الفئة وسيلة يسهل اصطيادها و توظيفها في أهداف مضرة بالأمن القومي للدول المستقبلة لها، إضافة إلى أن الإجراءات التي تتخذها دول العبور لحماية سيادة ترابها الوطني، قد تثير الكثير من ردود الأفعال من

---

[1] سني محمد أمين، مفهوم الهجرة غير الشرعية و أسبابها في منطقة المغرب العربي، تاريخ التصفح:2017/10/15، http://machahid24.com/etudes/10037.html

[2] Yusuf Sayın, Ahmet Usanmaz, Fırat Aslangiri , Uluslararası Göç Olgusu ve Yol Açtığı Etkiler: Suriye Göçü Örneği, **KMÜ Sosyal ve Ekonomik Araştırmalar Dergisi** 18 (31): 1-13, 2016.p.2.

[3] رابح طيبي، **الهجرة غير الشرعية- الحرقة- في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة: دراسة تحليلية لجريد الشروق اليومي 1 جانفي 2007**، مذكرة ماجستير، غ منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2009، ص.62.

قبل دول المصدر و من قبل عدد من القوى التي تتفنن في استثمار الأزمات السياسية الناشبة بين الوحدات الدولية، و هذا تحت شعار حقوق الإنسان و الاتفاقيات الدولية التي تعاملت مع هذه الظاهرة.[1]

كما أن التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة السياسية الحساسة ، أو ضعف الإمكانيات و الاستراتيجيات التي تسخر للتعامل معها قد يثير من جهة أخرى ردود فعل جادة من دول الاستقبال التي تعتبر هذه التهاون و الضعف أحد العوامل التي ساهمت في تدفق و عبور هذه الموجات البشرية، إضافة إلى انتشار عصابات تهريب البشر و عدم قدرة السلطات المختصة على ضبطها و ردعها ، و شل فعالياتها قد يشكل موجة من النقد من قبل الدول التي تستقبل هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين، و التي تعاني بالأساس أضرار اقتصادية و سياسية و أمنية نتيجة هذه الظاهرة، و التي تعتبر عجز السلطات المحلية أو قصورها أو تهاونها في مواجهة هذه المنظمات الإجرامية هو في ذاته حافزا لنمو هذه الظاهرة و استفحالها.[2]

و تجدر الإشارة أن هذه الأوضاع تساهم في إثارة المزيد من التوترات بين دول المدر و دول العبور و دول الاستقبال ، و بدوره يؤدي إلى كونه سببا في إثارة المزيد من الأزمات الإقليمية و الدولية، حيث أن معظم الدول المتضررة و المعنية بهذه النزاعات الناتجة عن مشاكل الهجرة و الحدود و التهديدات الأمنية الناتجة عنها ، لم تستطع لحد الآن إيجاد الاستراتيجيات و الآليات الفعالة لإقامة جسور قوية من التعامل الهادف و البناء و تعتبر قضية الهجرة البحرية مشكلة أمام الدول الغربية بالرغم من انه ليس لديها حدود جغرافية ، و الاستجابة الشاملة المبنية على التعاون هي التي تقدم فرص النجاح في الوصول إلى حلول ناجعة. [3]

حيث يشهد المجتمع الدولي الآن ، مبادرات حقيقية لبلوغ حلول فعالة للهجرة غير الشرعية تشمل هذه المبادرات دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط في إطار الشراكة **الأورو–مغاربية**، خاصة و انه قد التمست نية صريحة من قبل جميع الأطراف نتيجة إقرار الأطراف بان الهجرة غير الشرعية تلعب دورا فعالا للتأثير في العلاقات السياسية بين دول الضفتين، فإذا حظيت بتعاون و تشاور متبادل بينهما فالأكيد أن ستشهد المنطقة مرحلة تحسين إدارتها للظاهرة و تقليص انعكاساتها المأساوية ، و العكس إذ ممكن أن تصبح نقطة تحول جوهرية في مسار نزاع إقليمي ، خاصة في ظل تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في أوروبا.[4]

ثانيا: الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية للهجرة غير الشرعية.

[1] **المرجع نفسه**، ص.63.

[2] علي الحوات ،**الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي** ، ،منشورات الجامعة العربية،طرابلس، ط1، 2007، ص.118.

[3] أريكا فيللر، **هجرة منطقة البحر المتوسط-ضرورة توفير ردّ شامل، نشرة الهجرة القسرية**، العدد 26، أوت 2006،ص.55.

[4] رابح طيبي، **مرجع سابق**، ص.63.

لا يمكن دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية دون معرفة أسباب ظهورها و كذا أبعادها المتعددة، و التي تعتبر ذات أهمية كبيرة ، حيث أن الهجرة تعدو مفهوم تنقل الأفراد من منطقة إلى أخرى ، حيث تشترك في صياغة مفهوم شامل لظاهرة الهجرة غير الشرعية مقاربات تجعل من دراستنا أكثر اتساع.

1 – البعد الاجتماعي للهجرة غير الشرعية.

يعتبر البعد الاجتماعي لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، من أهم و أخطر الأبعاد ، و هذا لما تطرحه الهجرة من أثار واسعة على جميع البلدان و المؤسسات ذات العلاقة إضافة إلى تأثيرها الاجتماعي المباشر على المهاجر في حد ذاته، و هو نفسه المعرض بصفة دائمة لخطر الموت في عرض البحر،[1] وللهجرة غير الشرعية ثمن باهض، و نتائج كارثية على البنية الاجتماعية من جهة و البنية النفسية لعينات من المجتمع من جهة أخرى، و هذا نتيجة العدد الجثث التي تبتلعها البحار بصفة عامة و البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة، نتيجة الاستغلال الناشئ من طرف شبكة التهريب ، و ذلك لظروف هؤلاء الضحايا الباحثين على التغيير الاجتماعي أو فرص عمل في القسم الآخر ، تحت شعار– الموت في سبيل تحقيق الحلم الأوروبي– و من الناحية النفسية فالخيط جدّ رفيع بالنسبة للمهاجرين الذين دفعوا حياتهم مقابل مستقبل مجهول، و لظاهرة الهجرة تأثيرات اجتماعية عديدة تهدد بشكل جدي ، البنية المجتمعية للدولة أهمها:

– **التفكك الأسري و الاجتماعي:** إن المهاجر سيواجه بلا شك في بلده الأصلي، تفكك أسريا و هذا ناجم عن تركه لأسرته الخاصة أو أبويه ، و في جميع الأحوال سيقتلع المهاجر من روابطه الاجتماعية بما في ذلك أقرب رابطة مجتمعية و هي الأسرة، و هذا بالأساس مهدد حقيقي لاستقراره الاجتماعي و النفسي ، و كذا مؤثر سلبي لانتمائه الإنساني و الاجتماعي، و الذي تعتبر الأسرة أو العائلة نواته الأساسية ، إضافة إلى الروابط القريبة المتمثلة في البيئة التي نشأ فيها المهاجر و الوصلات و العلاقات الاجتماعية التي نمت معه على مدار مرحلة تدرجه في المؤسسات التعليمية ، و الروابط التي تجمعه بالحي و البيئة الاجتماعية. خاصة إذا ذكرنا التحول النمطي في مستوى الهجرة و التي شهدت في العقد الأخير هجرة الأطفال و النساء و هي التي تجذبنا على جانب آخر و الذي يعلق بحقوق المرأة و الطفل و المخاطر المحدقة بهم، مما يجعل الدول المستقبلة مجبرة على الإبقاء على الأطفال دون سن الرشد .[2]

– **نمو و ظهور شبكات التهريب:** نخص بالذكر هنا منطقة المغرب العربي و التي شهدت ظهور شبكات و منظمات متخصصة في تهريب البشر و كذا وظائف فرعية أخرى على غرار تهريب و بيع الأعضاء البشرية ، و يكون عملها الأساسي في توفير منافذ عبور و هجرة الشباب من الضفة

الجنوبية إلى الضفة الشمالية، و تكشف الأدبيات المتعلقة بموضوع الهجرة في المتوسط أنّ هذه الشبكات لها تقنياتها و أساليبها الخاصة، و تحصل على أموال طائلة من خلال هذا النشاط، و

[1] رابح الطيبي، **مرجع سابق**، ص.57.
[2] علي الحوت، مرجع سابق،ص.108.

يصعب معرفتها و لها أساليبها التي تصل إلى حد إلقاء المهاجر في عرض البحر عند حصول شيء طارئ و هذا تحت وطأت التهديد، و كذلك استلام أجرة الرحلة عن طريق وسطاء مجهولين، مما يجعل مهمة السلطات صعبة . و هذا لمستوى السرية العالي لدى هذه الشبكات الإجرامية.[1]

2 – البعد الاقتصادي للهجرة غير الشرعية.

يكون البعد الاقتصادي و الآثار المباشرة له على الدول المستقبلة بالأساس، و هذا ما فرض علينا التطرق للآثار الاقتصادية على أوروبا في ظل تزايد نسب المهاجرين الوافدة على القارة الأوروبية، ترتب عن الهجرة غير الشرعية أعباء على المالية العامية لأوروبا، إضافة إلى أنها تؤدي إلى إدخال أعداد كبيرة من المهاجرين إلى أسواق العمل خلال فترة زمنية قصيرة، ما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى تخصيص إعتمادات مالية هامة بهدف السيطرة على تدفق المهاجرين.

تتمثل المصاريف الأولية التي تثقل كاهل الاقتصاد الأوروبي في تأمين المأكل، والمأوى، وكلفة المدارس وتعلم اللغة للمهاجرين إضافة إلى المساعدات المالية الشهرية التي تبدأ من **10 يورو** للشخص الواحد الذي يسكن في مراكز الاستقبال وتصل إلى أكثر من 300 يورو للذين يتم إيواؤهم في منازل إذ تتراوح الكلفة الإجمالية للمصاريف الأولية خلال السنة الأولى ما بين **8 و 12 ألف يورو** لكل طالب لجوء إضافة إلى مصاريف الأخرى لتمكين المهاجرين وبأسرع وقت من الاندماج في سوق العمل وتوجيههم إلى المجالات والمواقع التي تحتاج إليهم، يضاف إلى هذه المصاريف كلفة ترحيل طالبي اللجوء المرفوضين، فمنذ العام 2000 وحتى اليوم أنفق الاتحاد الأوروبي حوالي **11.8 مليار يورو** على عمليات الترحيل بمعدل **4000 يورو** لكل طالب لجوء مرفوض.

وتظهر بعض الإحصائيات كلفة استقبال المهاجرين غير الشرعيين في بعض الدول التي تعد الأكثر استقبالا للمهاجرين. إذ تتوقع ألمانيا زيادة 0.5٪ على الناتج المحلي الإجمالي سنويا في العامين 2016 و 2017 في حين أن في النمسا ارتفعت كلفة المهاجرين من **0.1**٪ من الناتج المحلي في العام 2014 إلى **0.15**٪ في العام 2015 ومن المتوقع أن ترتفع إلى **0.3**٪ في العام 2017. أما السويد، فقد زادت من ميزانية الإنفاق على الهجرة في العام 2017 لتصبح **0.9**٪ من الناتج المحلي من أجل تحسين أنظمة دمج المهاجرين.

إلى جانب المصاريف الكبيرة يمثل تدفق المهاجرين غير الشرعيين خطرا على سوق الشغل بأوروبا حيث انه شهد إقبال غير متوقع من المهاجرين الذين أصبحوا ينافسون السكان الأصليين في فرص العمل وبالتالي أصبح هناك تفاوت كبير بين العرض و الطلب مما ساهم في إرتفاع البطالة في بعض الدول حيث بلغت نسبة **24.9**٪ ، **22.3**٪ البطالة في اليونان وفي إسبانيا سنة 2016 وبالنسبة لبقية الدول فالنسبة في ارتفاع أيضا.[2]

ثالثا: انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على سياسات التشغيل في الجزائر.

[1] المرجع نفسه،ص.108.
[2] المرجع نفسه.

لطالما ارتبطت الهجرة غير الشرعية ، بالظروف المعيشة و الاستقرار السياسي و الأمني للدول، حيث أن حالة الجزائر و نسبة المهاجرين المستقدمين منها ما هي إلاّ نتائج حتمية للظروف السياسية التي عرفتها مطلع التسعينات و على مدار عقد من الزمن شهدت حالة من التوترات الأمنية أدت إلى بداية تنقل موجات المهاجرين بصورة شرعية و قانونية ، قبل أن تغلق المنافذ و تفرض سياسات تنقل صارمة على الجزائريين ممّا جعل خيار الهجرة غير الشرعية هي الوسيلة الأنسب لبلوغ أوروبا، زادتها الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي مرت و لازالت تمر بها الدولة و تعتبر أهم صورها نسب البطالة و تقلص سوق العمل و ارتفاع نسبة الفقر ، مما جعل ظاهرة النزوح الشبابي نحو أوروبا مستمرة إلى غاية الآن في ظل غياب إستراتيجية ناجعة لمكافحة هذه الظاهرة.

1 – واقع الهجرة في الجزائر.

و يمكن القول بان الموقع الاستراتيجي و توسطها لدول المغرب العربي الكبير و طول حدودها مع دول الساحل و الصحراء الإفريقية، حيث تعتبر الجزائر من بين أهم الدول التي يعبر المهاجرون غير الشرعيون منها غلى الدول الغربية ، إضافة إلى كونها دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين و نقصد بذلك مواطنيها، إن التطورات التي حدثت في الساحة الدولية في السنوات الأخيرة و ما حدث في إفريقيا و خاصة من صراعات و فقر و كوارث طبيعية جعل نسب الهجرة غير الشرعية تتزايد بشكل مستمر، و تحولت الجزائر إلى بلد عبور إلى القارة الأوروبية.[1] و للحديث عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية و مستوى تغلغلها في الجزائر سنتطرق إلى:

أ – الجزائر كمصدّر و كمركز عبور للمهاجرين من الدول الإفريقية.

إن تهريب المهاجرين السريين له علاقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية و يؤثر على الطرق المستعملة للهجرة من الجزائر، فرغم القرب النسبي للجزائر من كل من اسبانيا و فرنسا و ايطاليا، فان الموقع الجغرافي للجزائر كونها مطلة على البحر الأبيض المتوسط بحدود بحرية تقدر بقرابة **1200 كلم** ، جعل من المهاجرين السريين يتجهون إليها للوصول إلى الدول الأوروبية ، و من الملاحظ انه يوجد نقص كبير في مجال متابعة و تقصّي عصابات التهريب التي لا تسمح لها إمكانياتها بالأساس و لا خبراتها بالولوج إلى أوروبا ، و هذا ما يجعلها تفضل التنسيق مع عصابات و منظمات عابرة للحدود، لكن هذا لا يعني غياب تام لعمليات التهريب التي تنطلق من الشواطئ الجزائرية، و مع تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية إلاّ أنا الجزائر لازالت تحتل المركز الثالث في ترتيب تصدير المهاجرين مقارنة بتونس و المملكة المغربية، اللتان تتجذر فيها ثقافة تهريب المهاجرين بشكل أكبر.[2]

[1] فتيحة كركوش، "الهجرة غير شرعية في الجزائر :دراسات تحليلية نفسية اجتماعية"، **مجلة دراسات نفسية**، جامعة سعد دحلب، عدد04، جوان2010، ص.47.

[2] مهدي مبروك، "الهجرة السرية بالمغرب العربي: شباب، شبكات، ثقافة الهروب"، **مجلة المغرب الموحّد**، عدد04، 2010،ص.08.

أما فيما يخص اعتبار الجزائر كبلد عبور فان الإحصائيات تشير إلى أن المهاجرين بشكل غير منتظم من إفريقيا و دول الساحل يعتبرون الجزائر منطقة عبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط، و تقدر الإحصائيات بان حوالي **30.000** مهاجر إفريقي يصلون أوروبا سنويا تمرّ رحلاتهم عبر الجزائر،[1] و هذا إضافة إلى مزاولتهم للأعمال الخاصة و الحرفية لكسب المال على مدى طول الحدود المؤدية للشمال، و قد جاء في التقرير الذي أعدته لجنة من الخبراء بخلية علم الإجرام بقيادة الدرك الوطني ، حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الصحراء الكبرى، أنه تم إحصاء ما يزيد عن **30.000** مهاجر غير شرعي بين 2007/2001، و حسب دراسات بيانية تضمنها هذا التقرير فان أعلى نسبة للهجرة غير الشرعية من بلدان الساحل الإفريقي كانت سنة2005، بعدد فاق **6600** مهاجر ، و تشير تقارير أخرى إلى ان مجموع المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين خلال عام 2008 بلغ **7838** مهاجر إفريقي.[2]

ب – الجزائر كمقصد ثانوي في سلم أولويات المهاجرين.

مع تحسن الظروف الاقتصادية للجزائر في العقد الأخير مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى ، و مع دخول الجزائر كذلك مرحلة استقرار سياسي نسبي ، و استتباب الأمن في الداخل الجزائري بعد 2003، لازال بلد نزوح ، و تعد نقطة عبور مهمة لدى المهاجرين غير الشرعيين و كذا العصابات الناشطة في هذا المجال، مع أن الكثير من الدراسات تشير إلى أنها ستتحول إلى بلد مستقبل للمهاجرين، يتذكر التعداد العام للسكان لعام 2008، أن عدد الأجانب الذين يسكنون في الجزائر بشكل قانوني هو: **95.000** أجنبي، أي 0،3%من العدد الكلي لسكان البلاد، و لا يتضمّن هذا الرقم اللاجئين، (الصحراويين بشكل أساسي المقيمين في معسكرات في منطقة تيندوف)، و لا يتضمّن بطبيعة الحال المهاجرين غير الشرعيين و اغلبهم رعايا منطقة إفريقيا–جنوب الصحراء– كما ذكر تحقيق أجرته اللجنة الدولية للتضامن بين الشعوب 2005، و إذا أخذنا بعين الاعتبار هذين الفئتين سيرتفع عدد المقيمين في الجزائر إلى ما يفوق النصف مليون مقيم أجنبي من إجمالي التعداد السكاني العام عام 2008، و لقد أكدت الأرقام المنشورة في عدد 26 أبريل 2009 من صحيفة الوطن على تحول الجزائر إلى بلد مستقبل للهجرة ، ففي عام 1999أحصت الوكالة الوطنية للأيادي العاملة **1000** عامل أجنبي ، أصبح عددهم حاليا ما يقارب **40.000** عامل أجنبي منهم **40%** صينيين يعملون لدى الشركات الصينية ، العاملة في المشروعات العامة و البناء و المنتجات الهيدروكاربونية ، حيث صعب على السلطات الرسمية في ظل التدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين ضبط إحصائيات رسمية عن عدد المقيمين في الجزائر بصفة غير قانونية.، فيما عدى الإحصائيات التي تحصي عمليات الاعتقال للمهاجرين غير الشرعيين، و الصادرة عن مصالح الدرك الوطني، و الجيش الوطني الشعبي. [3]

---

[1] سمير قط، **الهجرة غير المنظمة من إفريقيا الساحل الصحراء، نحو و عبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا و المخاوف الداخلية**، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 25/24 نوفمبر 2013،ص.05.

[2] سمير بوطالبي، **الجزائر محطة استقرار آلاف المهاجرين الأفارقة**، تاريخ التصفح:2017/11/30، https://www.djazairess.com/alfadjr/105114

[3] سعيد رشيد، **مرجع سابق**، 69.

2 – حجم تضرر سوق العمل في الجزائر في ظل تزايد مستويات الهجرة غير الشرعية.

إن الحديث عن حجم تضرر سوق العمل في الجزائر يأخذنا إلى التطرق إلى المسؤولية المشتركة التي نعني بها : بما أن الجزائر مقصد ثانوي للمهاجرين الأفارقة عن طريق وسائل و طرق غير قانونية فهذا جعلها تحت ضغط انعكس بشكل مباشر على الميزان الاقتصادي و سياسات التشغيل، لكن من جهة أخرى إن المهاجرين الجزائريون الماكثون في أوروبا بطرق غير قانونية ، هم الآخرون سببوا لبلدان الضفة الأخرى مشاكل اقتصادية كبيرة ، مما جعل محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية مسؤولية جميع الأطراف دون استثناء.

حيث يكون لانتقال العمالة تأثيرات مختلفة في اقتصاديات البلدان المستقبلة و المصدرة، حيث تتأثر قطاعات المالية العامة و أسواق العمل، و تظهر التأثيرات الأولية خصوصا مع زيادة الارتياب بشأن تأثير العمالة الأجنبية على مستوى الأجور للعمالة المحلية، و من جهة أخرى فقدان البلدان المصدرة اليد العاملة المؤهلة التي تقوم عليها عملية التنمية، في ظل هذا تظهر تحاليل مختلفة لحجم التضرر اللاحق بسوق العمل سواء للبلدان المستقبلة أو المصدرة.[1]

أ- حجم تضرر الجانب الأوروبي من المهاجرين القادمين من شمال إفريقيا

أكدت التقارير أن حركة الهجرة التي تسارعت بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في الجزائر منذ بداية التسعينيات دفعت بعشرات الآلاف من الأطباء والجامعيين والباحثين للهجرة إلى الغرب، لاسيما إلى فرنسا والولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة، مشيرا إلى أن العدد الإجمالي لحاملي الشهادات الذين غادروا التراب الوطني ما بين 1994 و2006 ارتفع إلى 71500 جامعي حسب إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

و أوضح تقرير آخر للمجلس أن أكثر من عشرة آلاف طبيب في جميع الاختصاصات استقروا خلال نفس الفترة بفرنسا بسبب عامل اللغة من بينهم 7000 طبيب يعملون على مستوى جزيرة فرنسا (ايل دو فرانس)، فيما استقبلت جامعات أمريكا الشمالية منذ بداية سنوات التسعينات ما لا يقل عن 18 ألف جامعي جزائري وإطار عالي المستوى من بينهم 3000 باحث.[2]

حيث أضحت التحويلات المالية للمهاجرين تشكل مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي للدول المصدرة ، و بالرغم من أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصادر اليد العاملة الرخيصة غير أن ذلك في حدّ ذاته يعدّ مشكل أساسيا و خلالا اقتصاديا في سوق العمل الأوروبية باعتبار أن اليد العاملة من المهاجرين غير الشرعيين تعتبر منافسا قويا لليد المحلية.

---

[1] لطيف وليد، **الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل و الاستقبال:حالة دول المغرب العربي،** مذكرة ماجستير، غ منشورة، جامعة بسكرة ،قسم العلوم الاقتصادية،2011، ص.29.

[2] فهيمة بوعديل، **هجرة الأدمغة الجزائرية... بحث عن المال أم هروب من الواقع**، تاريخ التصفّح:2017/11/22،

بالإضافة إلى ذلك فان البطالة قد تفشّت في الدول الأوروبية كما أن المهاجرين غير الشرعيين يعملون بأعمال شاقة و بأجور زهيدة، و يرضون بكل الشروط مخافة أن يقوم أصحاب العمل بالتصريح بهم لدى مصالح الهجرة أو الشرطة .[1]

و لقد أدت الأزمة الاقتصادية في أوروبا إلى ظهور مشاكل مستعصية لدى الأوروبيين سياسيين و شعوبا، حيث تدهورت أوضاع العمال و الطبقة الوسطى و مختلف الشرائح الاجتماعية، مما جعل نظرة المواطن الأوروبي تجاه المهاجر تتحول إلى نظرة عدائية ، تتلخّص في كون المهاجرين دخلاء و معضلة زاحمت المواطن الأوروبي في حقه من سكن و عمل و رعاية صحية و خدمات عامة،[2] و بذلك فقد لوحظ و بشكل واضح العدائية التي يحملها الخطاب السياسي لعدد من الأحزاب في فرنسا،إسبانيا و إيطاليا ، و التي في الغالب ما تكون أحزاب يمينية متطرفة ، حيث تناسى كل من السياسي و المواطن الأوروبي أن هذا المهاجر غير الشرعي كان بالأمس القريب ضحية استغلال من طرف أصحاب الأعمال ، حيث وظفوهم في الأعمال الشاقة على مدار عقود من الزمن استفادت من خلالها أوروبا منهم في سبيل بناء بنيتها التحتية ، حيث تحول المهاجر الجزائر،التونسي و المغربي في فرنسا و اسبانيا بالتحديد هو منافس المواطن الأصلي في سوق العمل ، خاصة و إن تكلمنا عن نسب المقيمين بطرق قانونية في هذه البلدان و هم من ذي الخبرات و الشهادات العليا و الحرف، حيث أثروا فعليا على سوق العمل ممّا جعل نسب البطالة في ازدياد مستمر.[3]

أ- واقع سياسات التشغيل و سوق العمل في ظل تواجد الأجانب و تزايد ظاهرة الهجرة في الجزائر.

تشير عدد من الدراسات أنّ ظاهرة الهجرة قد تقلصت بأعداد هائلة في السنوات الأخيرة التي عرفت فيها الجزائر بحبوحة مالية معتبرة و محاولة الحكومة الجزائرية لصياغة سياسة تشغيل فعّالة تفضي إلى إيجاد فرص عمل و فرص حقيقية للاستثمار داخل الوطن، أثرت كثيرا على نسبة الهجرة غير الشرعية في الداخل وحتى المهاجرين الجزائريين في أوروبا هذه الأخيرة التي تعيش في أزمة مالية خانقة، حيث أن هذه الأخيرة انعكست على الظروف الاقتصادية للمواطن الأوروبي و الجزائري المهاجر على حدّ سواء ،[4] .

لكن بالمقابل لازال سوق العمل في الجزائر يشهد عجز فعلي و تقلّص دائم خاصة في ظل تعاظم دور العمالة الأجنبية، فبالرغم من ارتفاع نسبة عدد العاطلين عن العمل، فإن قطاعات أخرى تعاني من نقص كبير في اليد العاملة المؤهلة، وتلجأ إلى العمالة الأجنبية لسد العجز المسجل لإنجاز مشاريعها. وقدرت وزارة العمل في شهر جوان من سنة2015 عدد العمال الأجانب ب 140

---

[1] دخالة مسعود، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط : تداعياتها و آليات مكافحتها"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ،العدد5، 2015،ص145.

[2] هانس بيترمان، هارالد شومان، **فخ العولمة**، عالم المعرفة، الكويت، 1998،ص.09.

[3] دخالة مسعود،**مرجع سابق**،ص145.

[4] "مغتربون في هجرة عكسية نحو الجزائر"، **المشوار السياسي**، تاريخ التصفح:2017/11/30، https://www.djazairess.com/alseyassi/13258

ألف عامل من 125 جنسية، بحيث تأتي العمالة الصينية في المرتبة الأولى بتعداد يقدر ب 40 ألف عامل، ينشط أغلبهم في ورشات البناء.[1]

تحليل حالة التحول في بنية و شكل سوق العمل بطريقة دقيقة يقتضي تثبيت بعض المؤشرات ذات العلاقة بطبيعة مناصب العمل، وعليه يمكن الإجابة عن التساؤل التالي: "من أين تأتي الزيادة في المؤشرات الإيجابية للتشغيل في الجزائر" من خلال تحليل مؤشرين هما: بنية توزيع اليد العاملة حسب قطاعات النشاط والوضعية ضمن المهنة.

و تفيد الإحصاءات الخاصة ببنية توزيع اليد العاملة حسب قطاعات النشاط أن الجزء المهم من النشاطات موجود في قطاع الخدمات بحيث أن نسبة اليد العاملة المسجلة فيه بقيت في مستوى النسبة نفسها المسجلة سنة 2003 (55٪ من مجموع اليد العاملة) بينما عرفت حالة التشغيل في القطاع الفلاحي اتجاها نحو تدني منتظم لنسبة اليد العاملة في هذا القطاع التي فقدت 10 نقاط مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 2003 التي ناهزت 21.1٪ لتصل إلى 11.7٪ فقط سنة 2010 في حين شهد قطاع الصناعة تحسنا طفيفا، بينما سجل قطاع البناء و الأشغال العمومية الناتج معتبرا ب 7٪ منذ سنة 2003.[2]

تسلط المعطيات الحديثة للتحقيقات حول الشغل في الجزائر الضوء على العمل غير الرسمي الذي بقي لمدة طويلة يمثل الجزء غير المرئي في الاقتصاد الوطني. صحيح أن بداية الحديث عن هذا القطاع تعود لسنوات التسعينيات من القرن الماضي لكن ذلك تم بدون وجود للعناصر الإحصائية الضرورية التي بإمكانها أن تحدد مجال تكونه و تشكله, حيث أصبح بالإمكان في السنوات الأخيرة, التفريق بين القطاع غير الرسمي و العمل غير الرسمي خصوصا في القطاعات غير الفلاحية.[3] حيث أن ولوج الأجانب المقيمين و استفادتهم من مناصب الشغب داخل الشركات الأجنبية ، أدى إلى تقليص هامش التحاق اليد العاملة الجزائرية بهذه المناصب مما سبب إقصاء للعمالة الجزائرية في هذا المجال، إضافة إلى إمتهان المهاجرين غير الشرعيين الحرف و المهن التقليدية سواء أثناء فترة بقائهم المؤقتة في الجزائر كنقطة عبور خلال رحلتهم للهجرة إلى أوروبا،أو من خلال مكوثهم الدائم بصفة غير شرعية و مزاولتهم الأعمال الشاقة و الفلاحية نظير عائد زهيد ، يجعل من نسبة البطالة في تزايد مستمر.

---

[1] أيمن صافي، الجزائر... عاطلون ينتظرون فرص عمل و شركات تستورد عمالها من الخارج، تاريخ التصفّح:2017/11/14، http://www.alquds.co.uk/?p=335687

[2] محمد صايب ميزات،تر: فؤاد نوار،**بانوراما سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة و تحديات جديدة**، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الموسوم: "راهن العلاقة بين التكوين و الشغل" المنظم من طرف مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية بالتنسيق مع مديريتي التشغيل و التكوين لولاية وهران أيام 05 و 06 أكتوبر 2011،ص ص.51/37.

[3] المرجع نفسه،ص.41.

الخاتمة :

ثمة انحرافات عديدة مجسدة في مجتمعاتنا العربية، و منها الجزائر لابد من العمل على تجاوزها ، خاصة في سبيل معالجة قضية التشغيل ، حيث أن التشغيل هو عملية مرتبطة بالبنية الاقتصادية و الاجتماعية الثقافية للمجتمع، و تأثر سوق التشغيل في الجزائر بظاهرة الهجرة بشقيها الشرعي و غير الشرعي ،ما هو إلاّ تحصيل حاصل لعلاقة التأثير و التأثّر ما بين المتغيرين خاصة و أن الجزائر و كما ذكرنا هي بلد مصدّر للمهاجرين إلى أوروبا و بالتالي هي مسبب مباشر لتقلّص سوق العمل في أوروبا و ارتفاع نسبة البطالة ، حيث أن هذه المشكلة تشترك فيها دول المغرب العربي بصفة كليّة و مشتركة، و كذلك تعتبر الجزائر مصدرة للأدمغة و خرّيجي الجامعات و الأطباء بالمقام الأول، مما يشكّل خلل في ميزان التشغيل على مستوى الوطني و يجعل المجتمع و الدولة أمام حالة شغور في بعض المناصب ممّا يستوجب عليها الاستعانة بالعمالة الأجنبية ، خاصة في مجال الطبّ البشري و التصنيع و الهندسة المدنية، بالمقابل تعتبر الجزائر مقصد العمالة الأجنبية من إفريقيا في إطار الهجرة غير الشرعية مما يؤثر سلبا على سوق العمل الداخلي ،حيث يستعين أرباب العمل و أصحاب المؤسسات المتوسطة و النشاط التجاري من الحرف و القدرات المصاحبة لهذه العمالة مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة من العمالة الوطنية.

و للقضاء على هذه الظاهرة بصفة عامة ، و ضبط سوق الشغل بصفة خاصة على الحكومة الجزائرية ، العمل على صياغة تشريعات و رسم سياسات تشغيل تتوافق و ميزان العرض و الطلب في سوق العمل ، إضافة إلى ضبط و مراقبة نشاطات المؤسسات و الشركات الأجنبية و فتح سياسة محاصصة عادلة بما يترك هامش دمج العمالة الوطنية في وظائف داخل هذه الشركات، و كذلك محاولة خلق بيئة استثمارية و بيئة علمية تساهم على استرجاع اليد العاملة المؤهلة ممن فقدتهم الدولة في خضم التوترات الأمنية و السياسية و انتهى بهم الأمر كيد عاملة مؤهلة خارج الوطن .